الفصل الأول

هذه أمة مسيحية(*)

♦

أخذ أعضاء فرقة الرقص الحديث، المكونة من فتية يرتدون الملابس السوداء، مواقعهم على خشبة المسرح التابع للكنيسة المعمدانية الأولى الواقعة في ضاحية بلزنت غروف، إحدى ضواحي مدينة بيرمنغهام، كبرى مدن ولاية آلاباما. ووقف اثنان من أعضاء الفرقة يلبسان معطفين أسودين، وشرعا يحركان ساعديهما بطريقة تنم عن التهديد والوعيد. وبينما بدأت وتيرة الموسيقى المسيحية التصويرية ترتفع عبر مكبرات الصوت، خرج فتى يرتدي عباءة القضاة، ويحمل في يديه نسخة من الوصايا العشر المنقوشة على لوح من الكرتون يشبه اللوح الحجري، وكان هذا الفتى يمثل شخصية الرئيس السابق للمحكمة العليا في ولاية آلاباما القاضي روي موور. وفي المشهد، يتعرض القاضي موور إلى الإهانة والإيذاء على يد مجموعة من السفاحين الذين أمطروه بكلام عنيف ومسيء، ودفعوه إلى الجهة الأخرى من المسرح بعد نزع لوحة الوصايا العشر من يديه.

وهناك، تجمع حشد من الراقصين الذين يقلدون الناشطين الليبراليين، ويرفعون لافتات مكتوب عليها: «لا لموور!». ثم نهض الفتى موور، وعاد متجهاً بقوة وغضب صوب أعدائه، فاقتحم صفوفهم؛ ليستعيد لوحة الوصايا العشر. إلا أن الراقصين ذوي المعاطف السوداء -وكلاء الإلحاد- سارعوا إلى اللوحة قبل أن يصل إليها، فسلبوها منه، وتركوه طريحاً على خشبة المسرح. وبعد برهة، بدأت فرقة الغناء تنشد مقطوعة حماسية تقول بنغم متأنٍّ: «لقد فعلت كل ما بوسعك، فانهض». ثم أتى راقص آخر يلبس ملابس بيضاء، وساعد شخصية موور في الوقوف على قدميه.

(*) في هذا الكتاب أفكار ونقولات مسيحية لا يقرها الإسلام، (أُبقي عليها دون تصرف من الناشر) (الناشر).

وانتهى العرض المسرحي بتصفيق حاد من جمهور الحضور الذي ضم عدداً كبيراً من قضاة محاكم ولاية آلاباما وساستها، فضلاً عن روي موور نفسه. وهو رجل تبدو عليه هيبة القضاة، وتلمح في عينيه غضب سفر اللاويين. لقد أصبح موور بطلاً في عيون الذين عقدوا عزمهم على إعادة تشكيل الولايات المتحدة، وتحويلها إلى أمة مسيحية واضحة. ويقع الحلم التجديدي في بؤرة الحروب الثقافية التي يشهدها مجتمعنا اليوم، مستغلاً استغلالاً كارثياً ملحاً الصراع الرمزي حول الوصايا العشر، وهو صراع قد يبدو لمعظم الناس أن نتيجته لا تأثير لها في حياتهم.

♦

عُزل موور من وظيفة رئيس المحكمة العليا في ولاية آلاباما في الثالث عشر من نوفمبر من عام 2003، إثر رفضه أمراً قضائياً بإزالة نصب يزن 2,5 طن من الرخام نقشت عليه الوصايا العشر، من مبنى المحكمة الواقع في مدينة مونتغمري. وينظر إلى موور في الولايات الساحلية الليبرالية بوصفه شخصية سخيفة ومضحكة، ويمثل أحدث المفارقات التاريخية في الولايات الجنوبية. فهو الذي أصدر حكماً قضائياً عام 2002 منح به حق حضانة ثلاثة أولاد لأب، ادُّعِيَ في القضية بأنه كان يضطهد أولاده، متجاوزاً أمهم السحاقية. ووصف في حيثيات حكمه الشذوذ الجنسي بأنه سلوك «بغيض، ومقيت، وغير أخلاقي، واعتداء على الفطرة، وخرق لنواميس الطبيعة، ونواميس (الرب) التي تقوم عليها قوانين هذه الأمة»، وأضاف مُحَاجًّا بأن «الدولة تملك قوة السيف، أي أنها تملك سلطة منع سلوك ما بالعقوبة الجسدية، كالحبس وحتى الإعدام. ويجب عليها استخدام تلك السلطة لمنع إفساد الأطفال، وانجرافهم نحو هذا النمط من الحياة، وعدم تشجيع نمط حياة آثم»[19]. إنه شخص كتب قصائد تندد بتدريس النشوء والارتقاء، وعارض بنود استفتاء شعبي يهدف إلى إزالة المواد التي تتسامح مع الفصل العنصري، من مواد دستور الولاية.

أما في نظر الحركة القومية المسيحية المتنامية، فإن موور يعدُّ شهيد المبدأ، وضحية الطغيان العلماني؛ لأنه كان جريئاً في تأكيد حق (الرب).

ويبدو أن موور يعشق هذا الدور. إذ لم تكن المعركة حول الوصايا العشر هي المعركة الأولى التي أفقدته وظيفته. ففي عام 1995، رفع الاتحاد الأمريكي للحقوق المدنية دعوى قضائية ضد موور، حين كان قاضياً في محكمة البداية؛ لأنه كان يعلق لوحة معدنية في قاعة المحكمة تضم الوصايا العشر، وكان موور يقود هيئة المحلفين في أداء الصلاة. وبحسب ما يتذكر مات لاباش في مقالة إطرائية نشرتها مجلة ويكلي ستاندرد أن «الدراما الطبيعية للنزاع تضاعفت حين أعلن حاكم الولاية فوب جيمس بأنه على استعداد لنشر الحرس الوطني، وشرطة الولاية، وأعضاء فريق أوبرن لكرة القدم من أجل إبقاء لوحة موور معلقة على جدار قاعة المحكمة»[20].

غير أن القضية وصلت إلى نهاية غامضة عام 1998، حين ردت المحكمة العليا في الولاية الدعوى بسبب خلل إجرائي. ومنذ ذلك الحين أصبح موور نجماً ساطعاً. وتمكن الواعظ التلفازي دي جيمس كيندي؛ راعي كنيسة كورال ريدج أن يجمع أكثر من 100,000 دولار لصندوق الدفاع عن موور، وتحدث موور في سلسلة من التظاهرات التي احتشد فيها الآلاف من الناس. وساعد صيته اليميني المتشدد في تحقيق فوزه بمنصب كبير قضاة المحكمة العليا في ولاية آلاباما في انتخابات عام 2000.

قام موور بوضع النصب الضخم للوصايا العشر في الأول من أغسطس من عام 2001. ومنذ البداية، استخدم هو وحلفاؤه تلك الحادثة في شحذ همم المخلصين من القوميين المسيحيين. وسمح موور للمصورين التابعين لكنيسة كورال ريدج حصراً بدخول مبنى المحكمة لتصوير عملية وضع النصب في مكانه وتسجيلها. وفي الرابع عشر من أكتوبر، بدأ دي جيمس كينيدي ببيع أشرطة فيديو عن شجاعة موور عبر برنامجه التلفازي، والعملية السرية التي وضع فيها نصب الوصايا العشر في رواق المحكمة.

وازدادت شهرة موور مع اشتعال الأزمة المتعلقة بذلك النصب. وكان يدعو (المؤمنين) المشاركين في التظاهرات التي تقام في مختلف أرجاء البلاد إلى تحقيق غايات عليا هي أشبه بالحكم اللاهوتي. وخاطب حشداً من ثلاثة آلاف من مؤيديه في

ولايـة تينسـي قائلاً: «إننا – وعلى مدى أربعين عامـاً – نعيش في التيه كما حدث لبني إسـرائيل... لقد حـان الوقت الذي يجب فيه على المسـيحيين أن يحددوا موقفهم، في المنزل، وفي المدرسـة، وفي طول البلاد وعرضـها. إن هذه الأمة لم تتأسس على مبادئ البوذية أو الهندوسية. إن ديننا ليس هو الإسلام، وكتابنا الذي نتبعه ليس هو القرآن، بل هو الإنجيل. إن هذه الأمة أمة مسيحية»[21].

ومـا إن جـاء الوقت الـذي أزيح فيه موور عـن وظيفة كبير قضـاة المحكمة العليا في آلاباما، حتى أشـعل حركة شـعبية. وكان نصـب الوصايا العشـر هو الرمز الذي التفت حوله تلك الحركة. وفي الأيام التي سـبقت مجيء المسـؤولين لقلع الوصايا من مبنى المحكمة، توجه مئات الأشـخاص إلى مدينة مونتغمري للاحتجاج قبالة مدخل المحكمة. بل نام بعضهم إزاء مبنى المحكمة، متخيلين أنفسهم أنهم نواة حركة جديدة للحقوق المدنية.

ويعلق توماس بومان –وهو مطرب يغني الأغاني المسيحية الشعبية، وملحن نشيد نار مونتغمري– مبدياً احتفاله بالتظاهرات قبالة مبنى المحكمة قائلاً: «لقد كان في قلوبنا محبة ورجاء ألا يقدم أحد على إزالة أي شـيء من النصـب، ولكننا شـاهدنا مع بقية العالم كيف اقتلعوا ذلك النصـب من مكانه، وذهبوا به بعيداً». وعندما قابلت توماس قبل عام في الكنيسة المعمدانية الأولى، وصف المتظاهرين وقتها وصفاً رومانسياً بأنهم (فرسـان) يحاربون الدولة الملحدة في سـبيل الرب. وفي أثناء اشتعال الأزمة، قال: إنه شعر بنداء الرب، فقاد سيارته مسيرة ست ساعات ونصف من لويسفيل إلى مونتغمري. وهناك التقى آخرين مثله، رأوا أن من واجبهم أن يقفوا في وجه العلمانية.

وقال بومان: «لقد اسـتمر الطـرف الآخر –الطرف المعادي للـرب، الطرف الذي يقول: إن الإنسان له أن يفعل ما يشاء، طرف القضاء– في الضغط والضغط على مدى الأعوام الأربعين الماضـية... وواصـلوا دفع الخط إلى الوراء». وأخـيراً، يقول بومان: طلب (الرب) من المسيحيين أن يدافعوا عن أنفسهم.

وبعد إزالة الوصـايا العشر، أمضى مجموعة من قدامى المحاربين في الجيش من ولاية تكسـاس، تطلق على نفسها: (قدامى المحاربين للدفاع المحلي) شهوراً يجوبون

البلاد بالنصب الرخامي الذي أصبح يطلق عليه (صخرة روي)، عرضوا في أثنائها الصخرة في أكثر من 150 كنيسة ومظاهرة، في عواصم الولايات، وحتى في مصاف السيارات أمام متاجر وول مارت. ووجد موور دعماً قوياً في المجالس التشريعية للولايات وفي الكونغرس الذي سن تشريعات تقلص تقليصاً جوهرياً من قوة المحاكم الفدرالية في فرض الفصل بين الكنيسة والدولة. وقام قاضٍ آخر من ولاية آلاباما وهو القاضي آشلي ماكاثان، بتطريز الوصايا العشر على عباءته التي يلبسها في أثناء المحاكمة، وذلك تضامناً مع زميله موور. وعرضت أدلة تدريس المسيحيين في المنزل ضمن قوائم مبيعاتها، شريط فيديو بعنوان: "رسالة روي موور إلى أمريكة". وحين اقترح موور احتمال ترشيح نفسه لانتخابات حاكم ولاية آلاباما، أظهرت استطلاعات الرأي تقدمه على منافسيه بأكثر من 10 % من الأصوات.

أمة واحدة في ظل يسوع:

لقيت رسالة موور ـ وهي أن القوة الإلزامية لأحكام الكتاب المقدس مقدمة على أحكام القانون الوضعي ومهيمنة عليه -قبولاً متزايداً في البلاد. وكما ذكر البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري في ولاية تكساس لعام 2004، ما نصه: «إن الحزب الجمهوري في ولاية تكساس ليؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أمة مسيحية، وأن الاعتراف الشعبي العام بوجود (الرب) هو حقيقة لا يمكن إنكارها في تاريخنا. لقد قامت أمتنا على المبادئ الجوهرية المسيحية- اليهودية التي جاءت في الكتاب المقدس». وقد أفرز الحزب الجمهوري في ولاية تكساس عدداً كبيراً من رجال الدولة الأقوياء والساسة، من بينهم جورج دبليو بوش، وكارل رووف، وتوم ديلي، وألبيرتو غونزاليس.

إن تحقيق (الأمة المسيحية) هو هدف لليمين المسيحي ولعقيدته الأصولية، وهو السبب وراء محاولة اليمين الإطاحة بمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة. وهو الفكرة التي تفصل بين اليمين المسيحي وبين أولئك الذين ينظرون إلى أمريكة، بوصفه ثمرة عصر (التنوير) العلماني، إن التطورات القانونية والتشريعية التي رسخت الفصل بين الكنيسة والدولة، والتي تعدُّ في نظر الليبراليين والعلمانيين من مظاهر التقدم:

ابتداءً من عدم مأسسة الدين في أجهزة الدولة، إلى حظر إقامة الصلوات في المدارس الحكومية، أو قراءة الكتاب المقدس في صفوف الدراسة. هذه الإجراءات تبدو في نظر اليمين الإنجيلي قمعاً عاتياً للشخصية المسيحية الأمريكية. إنهم يرون في قوى العلمانية (العدو من الداخل) الذي يلزم دحره كي يتسنى لهم الإعلان أن أمريكة ليس لها ملك سوى يسوع المسيح، كما عبّر عن ذلك وزير العدل السابق جون آشكروفت.

إن الصراع بين التوجه العلماني الحداثي، وبين السلطة الدينية هو صراع قديم، وشهد تفاقماً في حدته على درجات متفاوتة عبر تاريخ البلاد. ونشهد في هذه الأيام ارتفاعاً في موجة الحمى الدينية. فالكنائس ذات التوجه المحافظ المتشدد تشهد انتشاراً وإقبالاً شديدين، لدرجة أنها تجد صعوبة في استيعاب المصلين، في حين أخذت الكنائس ذات التوجه المعتدل بالتلاشي من المشهد الأمريكي[22]. وثمة شعور -وإن كان في مراحله الأولى- بوجود أزمة في البلاد، تتبدى مظاهرها بهذا التشوّق المحموم نحو البعث الوطني المصحوب برفض التعددية. وفي يناير من عام 2005، قامت مؤسسة الأجندة العامة -وهي مجموعة بحث قامت قبل مدة قصيرة بنشر نتائج ما توصلت إليه في أحدث دراساتها المسحية واستطلاعات الرأي- بدراسة عنوانها (الدين في الحياة العامة)، مقارنة بما كانت عليه الحال قبل أربع سنوات. ووجدت الدراسة تراجعاً في نسبة الأمريكيين الذين يعتقدون بأن «الساسة المنتخبين شديدي التدين يلزمهم أحياناً أن يقدموا تنازلات في المجال السياسي، وتراجعاً كبيراً في أعداد الذين يحضرون الصلوات الدينية الأسبوعية». في حين لم يوافق أكثر الإنجيليين على العبارة التي تقول إنه: «يجب أن يكون لدى الساسة المتدينين استعداد لتبني «حلول وسط» مع الآخرين الذين يتبنون وجهات نظر مختلفة في القضايا الاجتماعية مثل حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والإجهاض».

وهناك أعداد متزايدة من أتباع اليمين المسيحي المتشدد يتعلمون في كنائسهم، وفي مدارسهم الخاصة، وفي بيوتهم، بل وحتى في بعض المدارس الحكومية، أن التعددية الدينية ذاتها ما هي إلا خطة وضعها الليبراليون الأشرار بهدف زعزعة أمريكة من الداخل. وسبق للقس ريك سكاربورو، وهو من رجال الدين المسيحي المشهورين في

تكساس، وحليف مقرب من توم ديلي، سبق له أن نشر كتاباً بعنوان: (دفاعاً عن الجمع بين الكنيسة والدولة). ويزعم سكاربورو فيه أن الفصل بين الكنيسة والدولة «كذبة ابتدعها الشيطان ورعتها المحاكم. ومن المؤسف أن يتبناها الشعب الأمريكي، وهي كذبة جلبت لنا الخزي والعار، ودفعت بنا إلى حافة الهاوية»[23].

لذلك فإن الصراع حول الصخرة الرخامية في ولاية آلاباما وغيرها من النصب التي نقشت عليها الوصايا العشر في أرجاء البلاد بدأ يأخذ طابعاً حاداً فيما يشبه حملة صليبية لاستعادة روح أمريكة. وقد ذهب سكاربورو إلى حد وصف موور بأنه ضحية (الصلب). والافتراض هنا أن المحاكم الفدرالية هي التي قامت بصلبه.

وقد ازدادت لغة الخطاب المحمومة حدة بعد صدور حكمين عن المحكمة الفدرالية العليا عام 2005 بخصوص الوصايا العشر. وتناول الحكمان اللذان صدرا بغالبية 5 مقابل 4 مسألة إزالة نصب نقشت عليه الوصايا العشر في باحة مقر حكومة ولاية تكساس في أوستن عاصمة الولاية، شيد عام 1961، والمسألة الأخرى تخص تعليق لوحة ذات إطار، تضم نسخة من الوصايا العشر على جدار مبنى محكمة كنتكي عام 1999. وقضت المحكمة بأن النصب الموجود في تكساس جائز من المنظور القانوني، أما اللوحة المعلقة على جدار محكمة كنتكي فوجودها مخالف للدستور. وقالت المحكمة في تسبيب الحكم الأول: إن النصب يعد جزءاً من التراث التاريخي للدولة، في حين أن وضع الوصايا العشر على جدار المحكمة يعد محاولة للترويج لرسالة دينية.

ولم يأتِ هذان الحكمان بأخبار سارة لطرفي النزاع كليهما، إلا أن القنوط الذي ظهر في أوساط اليمين المسيحي طغى على أي احتجاج صدر عن اليسار. وفي اليوم الذي أعقب صدور الحكم، قام مجلس أبحاث الأسرة الذي يتخذ من واشنطن العاصمة مقراً له، وهو امتداد لمؤسسة التركيز على الأسرة التي يتولاها ابن جيمس دوبسون، قام بإرسال حزمة من الرسائل الإلكترونية يدعو فيها مجموعة من القساوسة إلى المشاركة في (الدعوة لعقد مؤتمر طارئ). وحضر الوُعَّاظ من أرجاء البلاد. وخطب فيهم توني بيركنز رئيس مجلس أبحاث الأسرة قائلاً: «لم تعد المسألة مسألة: هل ندخل في الصراع أم لا؛ لأنهم فرضوا

علينا الصراع ...إن هذا الأمر يشكل هجوماً مباشراً على المسيحية في هذا البلد، ويجب علينا أن نرد عليه».

◆

ونظراً إلى أن هذه الحرب هي حرب عن الرموز، فإنه يسهل التقليل من أهميتها وعدم الاكتراث بنتائجها. فلماذا القلق عن لوحة يعلقها روي موور على الحائط في محكمته في الوقت الذي يبدد فيه جورج بوش مدخرات البلاد، وتتفاقم فيه الحرب في الشرق الأوسط؟ ألا تُعدُّ الجوائز الرمزية التي يقدمها الجمهوريون لقاعدتهم الشعبية أمراً تافهاً بالمقارنة مع بلايين الدولارات التي يحصدها عملاؤهم؟

في كتابه المؤثر (ما شأن كانزاس؟) يصف الكاتب توماس فرانك مناوشات الحرب الثقافية، مثل تلك المتعلقة بلوحة موور، بوصفها جزءاً من تكتيك (الخدعة والفخ) التي توظفها الشركات اليمينية على عساكر المسيحيين المغفلين. ويقول: «قد يحسن القادة التحدث بلغة المسيح، غير أن أفعالهم هي أفعال الشركات، وربما تؤدي القيم (دوراً مهماً) في اعتبار الناخبين، إلا أنها تأتي دائماً في المؤخرة حين يتعلق الأمر بالحاجة إلى المال بعد النجاح في الانتخابات. ويضيف فرانك: «فالإجهاض لم تخفّ حدته، وتشريعات دعم الأقليات لم تلغَ، وصناعة الثقافة لم تجبر على تنظيف أعمالها»[24].

وقد أصاب فرانك في كثير مما قاله، إلا أنه هوّن من قيمة النجاح الذي حققه القوميون المسيحيون - وما زالوا يحققونه - في تحويل أمريكة. فزيادة على حرمان ذوي الميول الجنسية المثلية من حقوقهم التي عانوا وناضلوا في سبيل تحقيقها، وسلخ العِلْم عن سلطته، تمكن اليمين المسيحي من تأمين مئات الملايين من الدولارات من منح الحكومة لمصلحته، والفضل في ذلك كله يعود إلى مبادرات جورج بوش في دعم النشاط الاجتماعي للمنظمات الدينية. كما نجح المحافظون الثقافيون في جعل الإجهاض غير متاح في مناطق كثيرة من البلاد، وهم الآن أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيق حلمهم في منع الإجهاض منعاً شاملاً. لقد ملأ جورج بوش المحاكم الفدرالية والدوائر الحكومية بقضاة وموظفين يشبهون روي موور في تفكيرهم.

وما كان لأي من انتصارات اليمين المتطرف أن تتحقق لولا أيديولوجية الأمة المسيحية. هناك مجموعة كبيرة من الشعب الأمريكي باتت مقتنعة بأن الفصل بين الكنسية والدولة خرافة، وترى أن وضع الوصايا العشر تأكيد لتلك القناعة. وبإمكان العلمانيين أن يتركوا أنصار اليمين المسيحي يرفعون نصبهم ويعلقون لوحاتهم؛ لأن المعركة حول الصور والرموز الدينية لا تساعد إلا في زيادة التأييد لليمين المتطرف وحشده. إلا أن التغاضي عن التعدي على مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة في كل مرة يحدث فيها خرق لهذا المبدأ، يجعل من الصعب الحفاظ على الحد الذي تقف عنده أجندة القوميين المسيحيين.

وقد سجل التاريخ الأمريكي عدة مناسبات أقحمت فيها إشارات إلى (الرب) فيما قد يبدو أمراً غير ذي بال، في وقت كانت الأمة تمر فيه بأزمات وطنية، لكي تستخدم فيما بعد لإسباغ الشرعية على مزيد من إضعاف الفصل بين الكنيسة والدولة. ويكتب المؤرخان إسحاق كرامك وآر لورنس موور في كتابهما المنشور عام 1996 بعنوان: (الدستور غير الرباني) ما نصه: «ليس صحيحاً أن الآباء المؤسسين شيدوا اتحاداً مسيحياً، ثم أطاح به الليبراليون والعلمانيون، بل العكس هو الصحيح؛... لقد شيّد المؤسسون هيكلاً دستورياً فدرالياً منقطع الصلة بالرب. ثم تزعزع هذا الأساس بدخول (الرب) أول مرة في العملة الأمريكية عام 1863، ومن ثم في خدمة البريد عام 1912، وأخيراً في نص يمين الولاء عام 1954»[25]. وكثيراً ما يستشهد أنصار الأمة المسيحية بهذه السوابق للبرهنة على أن أمريكة ليس لها أي تراث علماني حقيقي.

ومن أهم الأسئلة المطروحة في الوقت الحاضر على التقدميين هو كيف يمكنهم المحافظة على هذا التراث دون استعداء المتدينين من أبناء وطنهم؟ وهذه القضية في غاية الأهمية. ففير المسيحيين - أو المسيحيين الذين لا ينتمون إلى المذهب الصحيح - لا يمكنهم أن يكونوا مواطنين في البلد الذي يريد القوميون المسيحيون تأسيسه. إن مولد أمة مسيحية يعني تدمير شعاع التعددية الذي ألهم الوطنيين الليبراليين. إن أمريكة ليست على وشك التحول إلى الحكم اللاهوتي بعد، إلا أنها في خطر التحول إلى مكان ليس فيه متسع إلا للمسيحيين المحافظين.

والوصـايا العشـر – في النهاية – ليست قواعد عالمية (مسـكونية) للحياة. وبينما نجد أن بعض هذه الوصـايا مثل وصـية (لا تقتل) تعد جزءاً من أي نظام ديني آخر، إلا أن هناك أربع وصايا أخرى تُعَدُّ تحريماً مذهبياً لعبادة أي آلهة أخرى، وتَعدُّ العمل يوم السـبت، والنطق باسـم (الرب) باطلاً. أما الوصـية الثانية (على الأقل بحسـب النسـخة البروتسـتانتية التي تختلـف عن النسـختين العبريـة والكاثوليكية) فتحرم تصوير الأشياء الحية، «لا تضع لك تمثالاً منحوتاً، ولا صورة مما في السماء من فوق، وما في الأرض من تحت، وما في الماء من تحت الأرض. لا تسجد لهن ولا تعبدهن؛ لأني أنا (الرب) إلهك إله غيور. أفتقد ذنوب الآباء في الأبناء في الجيل الثالث والرابع من مبغضي، وأصنع إحساناً إلى ألوف من محبيّ وحافظي وصاياي».

ويوجد تحريم مشابه للصور المنقوشة في الشرع الإسلامي. وطبقته طالبان، وهذا هو سـبب تحريمهم الأفلام، ونسـفهم تمثال بوذا بالديناميـت في مقاطعة بامبان. وسـبق لي أن سـألت أحد الأشـخاص المشـاركين في تجمع لتأييد الوصايا العشر في تكسـاس: ما الذي يعنيه فرض الوصـية الثانية في أمريكة؟ هل تعني نهاية السينما؟ فرد علي قائلاً: «هذا سؤال وجيه».

إن معظـم الأمريكيين الإنجيليين لا يريدون تأسـيس حكم مسـيحي على غرار حكم طالبان، بيد أن مفهوم التسامح عندهم يختلف في العادة عن المفهوم العلماني في المساواة التـي يعدها معظم الليبراليين من جوهر التراث الأمريكي. وفي أحسـن الظروف، يميل زعماء اليمين المسـيحي إلى تصـوّر البلاد أمة يملك فيها غير المسيحيين حرية ممارسة شـعائرهم الدينية كما يشـاؤون، إلا أن المسـيحية تبقى هي صـاحبة الامتياز فيها. ففي عام 2000، حين أصبح فينكاتاتشاباثي سامولدارلا أول راهب هندوكي يقود الصلاة في الكونغرس، أصدر مجلس أبحاث الأسرة البيان الغاضب الآتي:

> «مع التسـليم بـأن الولايات المتحدة تأسسـت على مبدأ مقدس يقضـي بحريـة الأديـان للجميع، إلا أن هذه الحرية لم تكن أبداً تعني رفع شـأن

الأديان الأخرى إلى المكانة التي تحتلها المسيحية في تراث هذا البلد ... لقد توقع آباؤنا المؤسسون أن تتلقى المسيحية - وليس أي دين آخر - الدعم من الحكومة، ما دام ذلك الدعم لا يخالف ضمير الشعب ولا حقهم في العبادة. وكان من غير المعقول ألبتة في تصورهم فكرة أن تعامل كل الأديان، بما فيها الوثنية، معاملة مساوية للمسيحية».

والحقيقة أن توماس جفرسون نفسه كان سيجد هذا البيان أمراً لا يمكن تصوره ألبتة. فالتشريع الذي وضعه عام 1786 مؤسساً به الحرية الدينية في ولاية فيرجينيا يُعدُّ - وعلى نطاق واسع - مصدر إلهام مادة التعديل الأول من الدستور الأمريكي. وكتب جفرسون في سيرته الذاتية أن التعديل الذي اقترح على القانون؛ للنص على أن المسيح يسوع هو مصدر الحرية الدينية لقي «رفضاً من الغالبية العظمى، وهو ما يشكل دليلاً على أنهم قصدوا أن تشمل هذه الحماية اليهودي وغير اليهودي والمسيحي والمسلم، والهندوكي، والكافر في أي طائفة أو مذهب».

وعلى الرغم من ذلك كله، لا يحتاج مجلس أبحاث الأسرة أن يقلق في أمريكة؛ فليست كل الأديان - بالتأكيد - على قدم المساواة في المعاملة وفي المكانة، والفضل كله في ذلك يعود لمبادرات بوش لدعم النشاط الاجتماعي للمؤسسات الدينية. فالحكومة اليوم تموّل عدداً من مؤسسات الخدمات الاجتماعية التي لا توظف سوى المسيحيين. وفي الولايات المحافِظة يقوم المسؤولون الحكوميون بإهانة غير المسيحيين. ففي أثناء الاعتصام الذي أقيم في آلاباما، خطب هانك أروين عضو مجلس شيوخ الولاية قائلاً: «إن الوصايا العشر تذكرنا بوجود الرب، وأن هذا (الرب) حقيقي، وأننا لسنا أمة أو أي نوع من العالم يقوم على علمانية هلامية تقول للشخص: اعتقد ما تشاء... هناك رب، وهذا (الرب) أفصح عن نفسه بوضوح. وأنا أقول لكم: إن اسمه هو (الرب) الإله المذكور في الإنجيل».

هذا الكلام ليس مخصصاً للاستهلاك المحلي، بل إن الرئيس نفسه يتحدث بلغة المسيحية القومية، وإن كانت لغة ألطف من لغة أورين. ففي يناير من عام 2005،

صـرّح بوش لصـحيفة واشـنطن تايمز أنه مع التسـليم بأن الحرية الدينية ضرورية لأمريكـة، «إلا أننـي، في المقابل، لا أرى كيف يمكن للمرء أن يكون رئيسـاً – على الأقل من وجهة نظري – دون أن يكون على علاقة مع (الرب)»[26]، إن العلاقة «الشخصية مع الرب» هي بالطبع ركن مركزي في المسيحية الإنجيلية، ولكنها ليست كذلك في كثير من الأديان الأخرى. ولو افترضـنا أنه يعني ما قاله، فإن تصـريح الرئيس يضمن أن الإنجيليين هم وحدهم المؤهلون لتلك الوظيفة.

ومن سـوء الطالع أن أحداً لم يسـأل بوش إن كان يشـترط وجـود متطلبات دينية مشـابهة لأي منصـب حكومي آخر. ولكن يبدو، بحكم المؤكد، أن المسـيحية الإنجيلية تسـاعد في تأهيل الناس بما يتناسـب والمعايير التي وضعتها حكومة بوش. وكما يذكر ديفيد فرم الذي شـغل في السـابق وظيفـة كاتب خطابات بوش، في كتـاب له بعنوان: (الرجـل المناسـب) أن أول ما سـمعه في البيـت الأبيض هو «لقـد افتقدناك في حلقة دراسة الكتاب المقدس»، ويتابع فرم – وهو بالمناسبة يهودي – بعد عدة فقرات، قائلاً: «والشـيء اللافت في هذا هو أنه حدث في البيت الأبيض، وأن حضـور حلقات دراسـة الإنجيل، وإن لم يكن إجبارياً، فإنه لم يكن اختيارياً بالكامل، وهو ما يعدُّ أمراً مزعجاً ومحرجاً بالنسبة لشخص غير مسيحي مثلي»[27].

لقـد تحولـت حكومتنا إلى مـا يشـبه أبرشـية للمولودين من جديـد في الدين المسيحي. وما حقيقة نزوع بوش نحو التحدث بشفرات إنجيلية، واستخدامه جملاً وعبارات يمكن لأي شـخص أن يدرك أنها إشـارات إلى آيات إنجيلية، إلا مؤشـراً على أن المتدينين المقربين لهم مكان الحظوة في أمريكة بوش.

كل ما ذكرناه حتى الآن يمثل انتهاكات بسيطة ومغتفرة. ولكن، مع تأكيد المسيحيين القوميين على حقهم في الحكم، فإن شعوراً بالخوف والترقب يخيم فوق المناطق الأكثر رقياً في البلاد. وهناك إيحاءات من الاسـتبداد الديني، وبالنظر إلى كونها إيحاءات، فإنه يصعب على المرء مناقشتها دون أن يظهر بمظهر المبالغ بالخوف والعويل.

وقبل أيام قليلة من تنصيب بوش لولاية ثانية، نقلت صحيفة نيويورك تايمز خبراً بعنوان: (تحذير من خبير بانهيار الديمقراطية)، ويدور المقال حول فرتز ستيرن، الذي لجأ إلى الولايات المتحدة فراراً من ألمانية النازية، ويعمل الآن برتبة أستاذ فخري في التاريخ متخصص بدراسة الفاشية في جامعة كولومبيا. ونقلت الصحيفة عبارات من كلمة ألقاها في ألمانية بيَّن فيها أوجه الشبه بين النازية واليمين الأمريكي المسيحي، وقال في وصف ألمانية قبل الحرب: «لقد أدرك بعض الناس الخطر الأخلاقي الكامن في خلط الدين بالسياسة، إلا أن معظمهم كانوا منجذبين نحوه. إن شبه التحول الديني الذي طرأ على السياسة هو السبب الرئيس الذي مكَّن هتلر من تحقيق نجاحه في المناطق البروتستانتية».

وليس من العجب أن يستشعر ستيرن هذا الخطر. فعندما قرأت كتابه الذي ألفه قبل 45 سنة بعنوان: (سياسات اليأس الثقافي: دراسة في بروز الأيديولوجية الألمانية)، أصابتني رعشة من شدة وقع صدى أفكاره في الوقت الحاضر. فقد جاء في مقدمة كتابه:«لقد قام منظرو الثورة المحافظة بإسقاط رؤية للخلاص الوطني على سخطهم، وعدم رضاهم عن الثقافة الليبرالية، وضياع سلطان العقيدة... وقدموا أنفسهم بوصفهم أبطال القومية، ونعوا على الاشتراكيين ميولهم الدولية، وخنوعهم، وعدم اكتراثهم بالعظمة الوطنية»[28].

ولا تزال الفاشية بعيدة عن أمريكة. غير أن لغتها وجماليتها تزداد شيوعاً في أوساط المسيحيين القوميين. ويشبّه أستاذ التاريخ روجر غريفين الرؤية الدافعة وراء الحركات الفاشية «بارتقاء المجتمع القومي كارتقاء طائر العنقاء بعد مدة من الركود، وهو الارتقاء الذي يكون سبباً في هلاكه والقضاء عليه»[29]، وقد أصبحت الوصايا العشر رمزاً مؤثراً وفاعلاً في هذا البعث المسيحي الجديد الذي طالما كان اليمين الأمريكي يحلم به.

وصحيح أن شبه الفاشية التي نشأت في مجتمعاتنا، تبدو في الغالب بسيطة وغير مضرة. خذ على سبيل المثال، منظمة قدامى المحاربين الأمريكان للدفاع المحلي؛ وهي المنظمة التي طافت البلاد بنصب الوصايا العشر. هذه المجموعة تقول: إنها وجدت

لكي (توقف الدمار) الذي يسببه (أعداء أمريكة في الداخل) ويدخل ضمن هذا التصنيف (الليبراليون المتحيزون، ووسائل الإعلام الاشتراكية) و(الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية) و(مؤامرة صناعة الأفلام عديمة الأخلاق). ولتحقيق ذلك، تهدف المنظمة إلى تجنيد المتقاعدين العسكريين، وتذكّر المتقاعدين العسكريين جميعهم بالقسم الذي أخذوه على عاتقهم في الدفاع عن أمريكة ضد كل الأعداء (في الداخل والخارج)، ويذكر الموقع الإلكتروني العائد للمنظمة «في أثناء خدمتك العسكرية، كان واجبك الدفاع عن أمريكة ضد أعداء أجانب، والآن تدعوك منظمة قدامى المحاربين الأمريكان للدفاع المحلي إلى مواصلة وفائك بذلك العهد، بمساعدتنا في الدفاع عن هذه الأمة على الجبهة السياسية، ضد الأعداء المحليين الذين لا يقلون خطورة عن الأعداء الخارجيين».

وبحسب ما يقوله جم كابانيس مؤسس المنظمة، البالغ من العمر 72 عاماً، وهو من قدامى المحاربين في الحرب الكورية؛ فإن المجموعة لديها 33 فرعاً في مختلف الولايات الأمريكية. وربما بعض هذه الفروع لا تضم سوى رجل أو رجلين، إلا أن منظمته - وحتى عام 2005 - لم تكن على قدر من الضخامة، بحيث تمثل خطراً على أي أحد.

ومع ذلك، فإنه يجدر التنويه إلى أن آلاف الأمريكيين توافدوا من أرجاء البلاد للمشاركة في الاعتصامات الجماهيرية التي تنظمها المجموعة، والتي يشارك فيها الرجال بزيٍّ عسكري، ويتعاهدون على الاستيلاء على السلطة في أمريكة نيابة عن المسيحية. وفي كثير من الأماكن، يعرب رجال الدين المحليون والساسة عن دعمهم ومساندتهم لقضية المنظمة. وعلى الأقل هناك بعض المشاركين في هذه المظاهرات يتحدثون بلهجة ساخطة عن (الاستبداد اليهودي) الذي يمارس على الغالبية المسيحية في أمريكة.

وعقب إحدى المسيرات التي نظمت في يناير من عام 2005، قال لي كابانيس: «إن الذين يسمون أنفسهم باليهود لا يشكلون سوى 2 إلى3 % من السكان، في حين يشكل المسيحيون الغالبية العظمى، ولا نعتقد أن الأقلية تملك حق تدمير قيم الأكثرية».

فسألت كابانيس - وهو رجل نحيل أشيب الشعر، يلبس بذلة وربطة عنق ملونة بألوان العلم الأمريكي الأحمر والأبيض والأزرق، ويضع على رأسه قبعة بيسبول مطرزة عليها شعار الجيش الأمريكي - إن كان يقصد أن اليهود الأمريكيين يملكون سلطات واسعة، فرد قائلاً: «إن الأمر يبدو كذلك. إنهم القوة الدافعة وراء محاولات تقويض كل شيء له علاقة بالمسيحية في النظام. وهذا ما يجعلنا نشعر بالغضب الشديد».

وتدخّل إد هاملتون - الذي جاء من مدينة سان أنتونيو للمشاركة في المسيرة - قائلاً: «إنهم يهود أثرياء، ويشغلون المواقع الحساسة، ويتمتعون بسيطرة كبيرة في القضايا المالية وبعض القضايا السياسية. ويمارسون تأثيراً في الهيكل المالي بما لا يتناسب مع نسبتهم السكانية».

كنا نقف خارج المبنى الحكومي في ولاية تكساس صبيحة يوم مشمس. وتوافد عدة مئات من الناس من مختلف نواحي الولاية للمشاركة في الاعتصام الذي بدأ في الساعة العاشرة صباحاً. وجلس ثلاثة رجال أو أربعة يلبسون الزي العسكري على مقاعدهم في أعلى درجات المبنى بصحبة زوجاتهم. وجلس إلى جانبهم رجل مسنٌّ يلبس زي العم سام، وعلى رأسه قبعة طويلة مخططة بالأحمر والأبيض والنجوم على شكل العلم الأمريكي. وكان يلبس بدلة زرقاء، ولحية بيضاء مدببة. وحمل أربعة رجال لافتة على شكل نعش طويل مكتوب عليها أسماء القرارات التي صدرت عن المحكمة الفدرالية العليا.

وكان الحشد يعج بالفتية الذين قدموا على متن الحافلات التابعة للكنائس، وكان هناك أيضاً أسر بصحبة أطفالهم الصغار. وسحب رجل ذو لحية بيضاء، يرتدي درعاً جلدياً مثل الذي يلبسه هواة الدراجات النارية، صليباً طوله عشرة أقدام، مصنوعاً من خشب الأرز ومطلياً بألوان الأحمر والأبيض والأزرق، وكانت إحدى النساء ترتدي قميصاً مطبوعاً عليه صورة لنصب موور للوصايا العشر، بينما حمل آخر لافتة مكتوب عليها:

الحظر للقضاة

وليس للرب

الحكم للرب

ودعا ريك سكاربورو - أحد المتحدثين البارزين - إلى (مليون روي موور) يقفون بحزم، ويرفعون صوتهم، ويرفضون الاستسلام. كان سكاربورو لاعباً سابقاً لكرة القدم الأمريكية في فريق جامعة ستيفن إف أوستن، وهو رجل ثخين، ذو شعر أبيض وحواجب سوداء، وصوت جهوري. وقد برز في السنوات الأخيرة بوصفه واحداً من الناشطين الناجحين في الحركة القومية المسيحية، مستغلاً القضايا المثيرة للجدل في علاقة الدولة بالكنيسة، ليرفع نفسه إلى مستويات رفيعة في الحركة. وفي عام 2002، ترك منصبه في رعاية الكنيسة المعمدانية الأولى في بيرلاند ـ حيث كان يستنهض ويحض أعضاء كنيسته على التحرك في ضاحية هيوستن، لمحاولة السيطرة على مجلس البلدية ومجلس التعليم ـ لتأسيس مجموعة يطلق عليها اسم رؤية أمريكة؛ وهي مجموعة وقفت جهودها لتنظيم (القساوسة الوطنيين) في القضايا السياسية. وفي العام نفسه، قام جيري فالويل بتسميته واحداً من القادة الجدد في اليمين المسيحي. إن أبغض شيء إلى سكاربورو هو المحاكم التي قضت على موور، وحتى عام 2005، أصبح سكاربورو من أشد المنددين بالسلطة القضائية الفدرالية.

كان من بين المتحدثين جون إيدزموو، وهو مقدم متقاعد في سلاح الجو، وقد حضر بزي عسكري كامل. وهو أيضاً أستاذ في القانون في كلية توماس غودي للقانون - وهي كلية مسيحية في مونتغمري بولاية آلاباما - وألف عدداً من كتب القومية المسيحية، منها كتاب (المسيحية والدستور: عقيدة آبائنا المؤسسين)، ويجادل فيه بأن مذهب الكالفينية كان مصدر إلهام الوثائق التي تأسست عليها الدولة. وهو من أنصار مذهب كان سائداً بين تحالف الولايات الجنوبية في الحرب الأهلية الأمريكية؛ يدعى مذهب (التدخل البيني)، وينادي بأن الولايات تملك حق رفض ما تفرضه الحكومة الفدرالية إذا كانت الولايات مقتنعة بأنه مخالف للدستور. وكتب إيدزموو في بيان تحت

عنوان: (دعوة إلى التضامن مع رئيس المحكمة روي موور)؛ جاء فيه: «إن تطبيق هذا المذهب يمكن أن يتم بطريق سلمية، كما لو تم عن طريق إصدار قرار، أو بالاحتجاج أو بسن تشريع، أو ربما يتطوّر في النهاية إلى إلغاء (القانون أو الأمر الفدرالي)، ورفضه باستخدام القوة».

وعندما انتهى إلقاء الخطابات، طرحت اللافتة التي تحمل التابوت الأسود على الأرض وانطلق منها أربع حمامات بيضاء وسط هتاف جمهور الحضور وتصفيقهم. وكان نصب موور موضوعاً على ظهر حافلة اصطفت على بعد عدة ياردات من المكان. وكان يرفرف إلى جانبها العلم الأمريكي. وفي الجهة المقابلة كان هناك علم يحمل صورة نسر رهيب جاثم على صليب ملطخ بالدماء.

بروز مذهب الهيمنة المسيحية:

ينتمي روي موور و رك سكاربورو إلى الطائفة المعمدانية، أما دي جيمس كيندي فهو أصولي مسيحي يتبع الطائفة المشيخية، وينتمي جون إيدزموو إلى الطائفة اللوثرية. وهؤلاء جميعهم تأثروا وتشكلوا بأيديولوجية الهيمنة المسيحية التي تؤكد على ضرورة أن يحمل الرجال الربانيون مسؤولية تولي قيادة جوانب المجتمع كلها، تمهيداً للعودة الثانية للمسيح.

وتتفرع أيديولوجية الهيمنة المسيحية عن المذهب التجديدي المسيحي، وهو مذهب أصولي شاع على يد القس آر جي رشدوني وصهره غاري نورث. ولد رشدوني في مدينة نيويورك عام 1916، لأبوين مهاجرين من أرمينيا، فراراً من أعمال (الإبادة التركية)! التي كانت تلاحقهم. ودرس رشودوني في جامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي، ثم أمضى ثمانية أعوام منصّراً في أبرشية تابعة للكنيسة المشيخيّة للهنود الحمر في ولاية نيفادا. وكان كاتباً غزير الإنتاج، إذ ألف عدداً كبيراً من المراجع والكتب التي تدعو إلى القضاء على المدارس الحكومية، وعلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، واستبدال تشريعات مستمدة من الكتاب المقدس بالقانون الوضعي. ويحمل رشدوني – الذي يبدو مثل العراف بلحيته البيضاء، أو مثل بطريق خرج إلينا من العهد القديم

– رؤية قاسية تناسب مظهره التاريخي العتيق؛ فقد كان يدعو إلى إنزال عقوبة الإعدام بذوي الميول الجنسية المثلية، وبالذين يتلفظون بعبارات الكفر، وبالنساء المتهتكات* وغيرهم من الآثمين. وكتب يقول: إن الديمقراطية بدعة وهرطقة، وإنها تمثل الحب الأكبر للفاشلين والجبناء في الحياة»[30].

يندرج مذهب التجديد المسيحي ضمن عقيدة ما بعد الألفية، ويعني أن أتباع هذا المذهب يؤمنون بأن العودة الثانية للمسيح لن تتم إلا بعد أن يؤسس المسيحيون حكماً يدوم ألف سنة. وفي حين ينتظر المسيحيون الآخرون عودة المسيح، يريد المجددون بناء مملكة لأنفسهم. وفي المقابل يؤمن معظم أتباع المذهب الإنجيلي في أمريكة بعقيدة ما قبل الألفية. فهم يعتقدون – وبدرجات متفاوتة – أن الوقت الذي يشهد العودة الثانية للمسيح على الأرض، سيعرج بالمسيحيين إلى السماء، تخليصاً لهم من الملحمة التي ستحل بشعوب الأرض من غير المؤمنين. وقد أدى هذا الاعتقاد في السابق إلى انتشار نوع من (اللامبالاة) في صفوف الإنجيليين؛ فلِمَ القلق إذا كان هذا العالم سينتهي وسنكون في أمان من هذه المجزرة؟».

ومنذ السبعينيات من القرن الماضي – وبتزامن مع بروز اليمين المتدين – تسيّست عقيدة (ما قبل الألفية). «ومن بين الشخصيات البارزة والمهمة في هذه العملية: الكاتب الإنجيلي المؤثر أمريكي الأصل فرانسيس شيفر مؤسس مجموعة لاإبري؛ وهي ملتقى مسيحي في جبال الألب، يجتمع فيه المفكرون المسيحيون للمناقشة والبحث. وفي

* من القصص الطريفة والبليغة حول نظرة التجديديين للعدالة، ما ظهر في مجلة ريزن (العقل) التابعة لتيار حرية الإرادة (ليبريتيريان) عام 1998:«للمتعمقين في السريالية (الفوقواقعية) في اليمين الأمريكي، يصعب الإتيان بأفضل من النقاش الذي دار قبل عقدين من الزمان في مجلة (بولسي ريفيو): (مراجعة السياسة)؛ التابعة لمؤسسة التراث (هيريتج فاونديشن)، وبدأ السجال عندما كتب اثنان من رفاق القس جيري فالويل مقالة تنتقد مذهب التجديد المسيحي، وهي الحركة التي يتزعمها عالم اللاهوت روسوس جون رشدوني، على اتخاذهم مواقف هي في نظر الكاتبين، – وهما من الأصوليين – (مخيفة). ومن أبرز معالم مذهب التجديد المسيحي التي تناولتها المقالة؛ دعم هذه الفئة سن تشريعات جنائية تفرض عقوبة الإعدام على الشواذ جنسياً وعلى مدمني شرب الخمر. فانبرى القس رشدوني للرد على المقالة بكتابة رسالة إلى محرر المجلة، يحتج فيها على الخطأ الذي وقعت فيه المقالة في نقل وجهات نظر أتباعه. لأن مذهبه لا ينادي بإنزال عقوبة الإعدام بمدمني الخمر».

بداية الستينيات من القرن الماضي، عكف شيفر على قراءة مؤلفات رشدوني، وإقامة الندوات عن أعماله»[31]. ثم قام شيفر بكتابة سلسلة من الكتب التي أصبحت ذات تأثير واسع في توضيح الرؤية العالمية للدين المسيحي. وفي كتاب له بعنوان (البيان المسيحي) المنشور عام 1981، وصف شيفر التاريخ المعاصر بأنه صراع بين النظرية المسيحية والنظرية المادية، قائلاً: «إن هاتين النظريتين تقف الواحدة منهما محصلة إجمالية مضادة للأخرى في المحتوى وفي النتائج الطبيعية، بما في ذلك النتائج الاجتماعية، والحكومية، وبخاصة في التشريع»[32].

لم يكن شيفر عالم لاهوت، ولكنه استقى أفكار التجديديين حول كون أمريكة أمة مسيحية في الأصل. وحذر شيفر في البيان المسيحي من لف الدين المسيحي بالعلم الأمريكي. ولكنه أضاف: «لا شيء من هذا - مع ذلك - يغير من حقيقة أن الولايات المتحدة تأسست على إجماع مسيحي، ولا على أننا اليوم يجب أن نفعّل المبادئ المسيحية - اليهودية لكي تحدث أثرها في الحكومة»[33]. لقد كان شيفر من بين أوائل القادة الإنجيليين الذين انخرطوا بشدّة في النضال ضد الإجهاض. وكان يدعو إلى العصيان المدني، وإمكانية استخدام القوة لمنع القيام بعلميات الإجهاض. وكتب بهذا الخصوص يقول: «لقد حان الوقت لندرك بضمير حي أن أي أمر حكومي يصدر مخالفاً لقانون الرب؛ هو قرار فاقد للشرعية وسالب لها ممن أصدره»[34].

ومن بين الذين تأثروا بكتابات شيفر تأثراً كبيراً؛ القس تم ليهي الذي قدم عقيدة (ما قبل الألفية) في قالب ورقي مصقول حين جعلها أساساً لسلسة رواياته المثيرة بعنوان: (المتخلف عن الركب)، التي ألفها بالمشاركة مع جيري جينكز. وقامت السلسلة بالمزاوجة بين نظريات شيفر، والنظرة التآمرية للتاريخ والسياسة، مجادلة بأن «معظم الناس اليوم لا يدركون فحوى مذهب الإنسانوية، وكيف أنها تعمل على تدمير ثقافتنا وأسرنا، وبلدنا، بل والعالم بأسره. ويمكن تتبع الشر الموجود في العالم اليوم إلى آثار مذهب الإنسانوية التي تمكنت من السيطرة على حكومتنا، وعلى الأمم المتحدة، وعلى التعليم، والتلفاز، وعلى كل شيء له تأثير في حياتنا».

وكتب ليهي «يجب علينا أن نخلع جميع أتباع مذهب الإنسانوية من مناصبهم الحكومية، وأن نستبدل بهم قادة سياسيين يؤمنون بالأخلاق»[35].

ومع تبني أتباع مذهب ما قبل الألفية هدف الهيمنة المسيحية، فإنهم بذلك يتحالفون مع أنصار إعادة التجديد المسيحي. وفي عام 1984، قام جي غريمستيد - وهو أحد تلاميذ فرانسيس شيفر - بجمع الشخصيات البارزة من مذهب ما بعد الألفية ومذهب ما قبل الألفية، لتكوين منظمة تسمى الائتلاف النهضوي، وذلك لوضع خطة لتسيير الحياة الأمريكية. وكان تم ليهي عضواً أصيلاً في اللجنة التوجيهية لهذا الائتلاف إلى جانب رشدوني، ونورث، ودوين غيش، ودي جيمس كيندي، والقس دونالد ويلدمون من جمعية الأسرة الأمريكية، ذات التأثير الواسع.

وفي المدة الزمنية بين عامي 1984 و 1986، طورت مجموعة الائتلاف النهضوي سبع عشرة وثيقة بخصوص (الرؤية العالمية)؛ وضحت فيها الموقف (المسيحي) من معظم جوانب الحياة. وكما يطلق على الإسلام السياسي وصف (النزعة الإسلامية) (إسلامزم) للتمييز بين المذهب الفاشي السياسي وبين الدين الإسلامي، فإن العقيدة التي وضعت في تلك الوثائق يمكن تسميتها (بالنزعة المسيحية) (كريستشاينزم). وتضمنت تلك الوثائق برنامجاً سياسياً كاملاً، يحتوي على مواقف إنجيلية تجاه مختلف القضايا، مثل الضرائب: «فـ(الرب) يفضل الضرائب الأفقية وليس التصاعدية»، ومثل المدارس العامة «التي ينظر إليها في العادة بعين ساخطة» ومثل الإعلام والفنون «إننا نستنكر السماح بنشر الصور الخلاعية الإباحية وغيرها من أشكال التجديف بوصفها من قبيل الفن أو (حرية التعبير)».

وفي رسالة وجهت إلى المؤيدين عام 1988، أعلن غريمستيد عن الفراغ من وضع منهاج للثانوية العامة، «اعتمد فيه على وثائق النظرة العالمية التي تبناها الائتلاف النهضوي»، ومنذ ذلك الحين، شهدت البلاد انتشار المدارس والكتب والندوات المخصصة لغرس هذه النظرة العالمية المسيحية الصحيحة، وترسيخها في عقول الطلاب والناشطين في الحركة المسيحية. ويستقبل تشارلز كولسون مئة شخص سنوياً

في معهده (للتدرب على الرؤية العالمية) في دورة تستمر عاماً كاملاً. وتتضمن عقد اجتماعات في واشنطن العاصمة، والمشاركة في حلقات دراسية تعقد عبر الإنترنت، (للتوجيه والإرشاد)، إضافة إلى عدة ساعات من الواجبات الدراسية المنزلية كل أسبوع. وبحسب ما يورده الموقع الإلكتروني العائد لكولسون، فإن «البرنامج يركز جل اهتمامه على كيفية التفكير، فهو مصمم لأولئك الذين يعملون في الكنائس، وفي الإعلام، والقانون، والحكومة، والتعليم، الذين يمكنهم تعليم الآخرين كيفية التفكير بالطريقة نفسها».

أما الذين ليس لديهم المقدرة على تخصيص عام كامل للالتحاق ببرنامج كولسون، فإن بإمكانهم حضور واحد أو أكثر من عشرات المؤتمرات، عن الرؤية العالمية التي تعقد في عطلة نهاية الأسبوع في الكنائس في مختلف أنحاء البلاد. ومن بين أشهر المتحدثين في هذه المؤتمرات المؤرخ التصحيحي والقومي المسيحي ديفيد بارتون، وديفيد ليبمو (شقيق رش ليبمو المولود الجديد في العقيدة المسيحية)، والنجم الكوميدي السابق كيرك كامرون. وفي عام 2003، ألقى توم ديلي خطاباً افتتاحياً في مؤتمر الرؤية العالمية في الكنسية التي كان يرعاها سكاربورو في ميرلاند بولاية تكساس. وقال مخاطباً جمهور الحضور: «إن المسيحية هي الديانة الوحيدة التي تقدم نظرية عالمية شاملة تغطي مناحي الحياة والفكر، وجوانب الخلق كافة. المسيحية هي الديانة الوحيدة التي تقدم لك طريقة حياة في مواجهة الوقائع التي نجدها في هذا العالم. وهذا لا نجده إلا في المسيحية وحسب!!»[36].

♦

حين يتحدث القوميون المسيحيون إلى من هم خارج دائرتهم، تجدهم يقولون: إنهم ببساطة يتصدون للاضطهاد المعادي الموجه على المسيحيين. ويقولون: إن العلمانية هي ذاتها دين، وإنها دين يفرض عليهم ظلماً وعدواناً. ويقولون: إنهم ضحايا الحروب الثقافية. إلا أن مفكري الحركة المسيحية القومية ومنظريها – في حقيقة الأمر – لا يسعون إلى المساواة أصلاً، بل إلى السيطرة والهيمنة. فقد كتب جورج غرانت، المدير

التنفيذي السابق لمنظمة كورال ريدج التابعة للقس دي جيمس كيندي، في كتاب له بعنوان: (تغيير الحارس: المبادئ الإنجيلية للعمل السياسي)، جاء فيه:

يضطلع كل مسيحي بالتزام يوجب عليه تحمل مسؤولية ربانية لاستعادة الأرض باسم يسوع المسيح، لجعل الهيمنة المسيحية سائدة في الهياكل المدنية، وفي كل منحى من مناحي الحياة.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة. وليس أن يكون لنا صوت وحسب.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة. وليس مجرد التأثير وحسب.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة. وليس مجرد المساواة في الفرص وحسب.

إن ما نسعى إليه هو الهيمنة. والهيمنة هي ما نسعى إليه.

فتح العالم وإخضاعه، فهذا هو ما عهد إلينا به المسيح لتحقيقه. يجب علينا الفوز بالعالم بقوة الإنجيل. ويجب ألا نقبل بأي شيء أقل من ذلك.

إذاً، فإن الهدف الجوهري للسياسة المسيحية هو اكتساح الأرض برجالها، وأسرها، ومؤسساتها، وأجهزتها الحكومية، ومحاكمها، وحكوماتها من أجل إقامة مملكة المسيح»[37].

يعد تجمع كورال ريدج، بوصفه إمبراطورية إعلامية متعددة الوسائط، أقوى أجهزة الترويج الإعلامي لعقيدة الهيمنة المسيحية. ومؤسس هذا التجمع هو دي جيمس كيندي، وهو زعيم من زعماء الكنيسة المشيخية الأمريكية. وهي طائفة منشقة انفصلت عن الخط الرئيس للكنيسة المشيخية لأسباب تعود إلى نزاع حول نهجها العقدي التحرري. وتعد الكنيسة المشيخية الأمريكية حاضنة لعدد كبير من المسيحيين التجديديين ذوي التأثير. ويمثل كيندي الجسر الذي يربطهم بالعالم الإنجيلي الواسع.

ومـع أن كينـدي كان من الأعضـاء الأصـيلين في منظمة الأغلبيـة الأخلاقية، إلا أنه لا يحظى بشـهرة واسعة كشـهرة بقية المؤسسـين مثل تم ليهي، أو جيري فالويل. ولكنه يتمتع بتأثير مماثل تقريباً لتأثير أقرانه، فهناك ملايين من الأتباع يشـاهدون برنامجـه الأسـبوعي عبر شاشـة التلفـاز، أو عن طريـق المذياع كل أسـبوع. ويحتل برنامجـه التلفازي،الذي عنوانه: (سـاعة كورال ريدج) المرتبـة الثالثة من بين أكثر البرامج المسـيحية انتشاراً في البلاد، وتبثه أكثر من 600 محطة تلفازية، إضافة إلى شـبكة التلفزة الخاصة بالجيش. أما برنامجه الإذاعي الذي عنوانه: (الحقائق التي تغـيّر)، فتنقله أكثر مـن 700 محطة إذاعية. وفي عام 2005، أدرج اسـم كيندي في الصرح الوطني لمشاهير الإعلاميين المسيحيين.

أنشـأ كيندي جماعة ضغط اسمها مركز اسـتعادة أمريكة، إضافة إلى مركز آخر يعمل في العاصـمة، اسـمه: (مركز رجال الدولة المسـيحيين) الذي يتخصص بمهام التبشـير المسيحي في الأجهزة الحكومية في العاصمة واشنطن. وينظم هذا المركز كل شهر اجتماع غداء خاص لأعضاء من الكونغرس وأعوانهم من موظفين ومستشارين، ويتخلل هذه الاجتماعات في العادة كلمات وخطب يلقيها ساسة من الحزب الجمهوري. وإلى جانب جيمس دوبسـون، يعد كيندي أحد مؤسسـي صـندوق اتحـاد الدفاع، وهو منظمة مسيحية قومية قانونية. كما يدير كيندي مدرسة تسمى أكاديمية ويستمنستر تضـم قرابة 1300 من الطلبة، من مستوى الروضة وحتى الثانوية العامة، إضافة إلى معهد نوكس اللاهوتي، وتقع المدرستان في مدينة فورت لوديردیل بولاية فلوريدا.

وترمـي مشـروعات كيندي إلى تعزيز الحكم المسـيحي على البـلاد، ومن ثم على العالم في النهاية. ويسـتند في تدعيم موقفـه إلى الكتاب المقدس، وتحديداً ما جاء في سـفر التكوين 1:28: «و(الـرب) باركهم، وقال لهم الرب: كونـوا مثمرين، وتكاثروا، واملؤوا الأرض، وأخضـعوها: ولتكن لكم الهيمنة على السـمك في البحر، وعلى الطير في السماء، وفوق كل كائن حي يدب على هذه الأرض».

وكتب كيندي في كتاب نشره عام 1994 بعنوان: (الشخصية والمصير: أمة تبحث عن روحها). جاء فيه: «هل يمكن (للرب) أن يقصد أن يقول للأشرار اليوم: إنه يجب عليكم أن تحكموا العالم؟ لا أعتقد ذلك... إن (الرب) يتحدث إلينا، إلى الذين أعيد خلقهم على صورة (الرب)، والذين يتولى (الرب) نفسه إعادة تشكيلهم»[38]. لقد أعطى (الرب) المؤمنين الهيمنة فوق الجميع، ومن واجبهم أن يمارسوا هذه الهيمنة.

وكيندي أشد تطرفاً من أقرانه الأكثر شهرة منه، ولكنه أكثر وعياً، وأبرع أسلوباً منهم. فهو في العادة يرتدي بدلات رمادية أنيقة، وهو بشعره الفضي المصفف، وصوته الجهوري الذي يشبه صوت شخصية السيناتور في أفلام هوليوود، تبدو عليه أبهة رجال الدولة وهيبتهم. تلقى كيندي تعليمه في أكاديمية كولومبيا لعلوم اللاهوت، وفي كلية شيكاغو للدراسات اللاهوتية العليا، وفي جامعة نيويورك، حيث حصل فيها على درجة الدكتوراه، وصقل فيها مخاوفه من المجتمع الحضري العلماني. وتتميز مواعظه بأنها عقلانية أكثر منها عاطفية. ويقدم نظرية محكمة الصياغة للتاريخ والفلسفة لتسويغ أهدافه السياسية في الهيمنة.

يقف مفكرو القومية المسيحية موقفاً معارضاً لعصر التنوير، ويجاهر كيندي بوضوح في معارضته له. وهو ليس من أنصار عصر النهضة - كذلك - بسبب ما تحتويه من فلسفة اليونان والوثنيين. وكيندي ـ مثل غيره من المؤمنين بمذهب الهيمنة المسيحية - من أشد المتحمسين للحكم اللاهوتي الكالفيني الذي عاشته جنيف في القرن السادس عشر. ويذكر في كتابه (الشخصية والمصير)، ما نصه: «ونحن اليوم في المجتمع الغربي، لا نزال نخوض صراعاً بين معتقدات الإصلاح، ومعتقدات النهضة ... وواضح أن حركة التنوير في فرنسة كانت تعبيراً آخر عن النهضة التي أنتجت ثماراً مرّة. ولو كان رواد التنوير يعرفون نموذجهم التاريخي، لتمكنوا من إدراك النتائج القادمة لانجذابهم، وذلك بإلقاء نظرة إلى ثمار الأيديولوجيات العلمانية في العصور السابقة. في اليونان وروما، وكذلك في الحروب المتعاقبة والكوارث والمصائب المتتابعة، ولكان بإمكانهم النظر إلى صورة واضحة للنتائج الوخيمة التي ستفرزها رؤيتهم»[39].

كيف يوفق كيندي بين بغضه للكلاسيكية والتنوير من جهة، وحبه لأمريكة التي هي أبرز مفخرة لتراث التنوير من جهة أخرى؟ الحل بسيط: إنكار وجود ذلك التراث. ومن هنا تأتي أهمية مقولة: إن أمريكة أمة مسيحية، وحصن التجديد المسيحي. وفي تاريخه التصحيحي، فإن أسس هذا البلد ليست في الدستور، بل في الحكومات الثيوقراطية التي سادت مقاطعات نيوإنغلاند في القرن السادس عشر*.

وهذا الاعتقاد يسمح لكيندي بنفي حقيقة أن الدستور يمثل نقطة الانفصام والتحول عن نمط الحكومات الثيوقراطية التي أسسها أتباع طائفة البيوريتانز في المستعمرات الجديدة، الذين فرضوا عقوبة الإعدام على التعامل بالسحر، واللواط، والمثلية الجنسية، والزنا، وغيرها من الجرائم. ويفسح التاريخ بحسب الرواية القومية المسيحية لأتباع مذهب الهيمنة بعرض أجندتهم، وهي أجندة تسعى إلى إعادة إحياء بعض جوانب مجتمع البيوريتانز على أنها استعادة للمبادئ التي وضعها الآباء المؤسسون، بدلاً عن القول: إنها رفض شامل لها.

صناعة تاريخ:

لم يخترع كيندي هذه النظرة التصحيحية للتاريخ الأمريكي، بل استقاها من مجموعة من الكاتبين في الحركة المسيحية القومية؛ الذين نصبوا أنفسهم مؤرخين لتاريخ الدولة الأمريكية. وتنتشر كتاباتهم في صفوف اليمين المسيحي على مدى السنين. ومن أهم هؤلاء المؤرخين ديفيد بارتون، وهو من الضيوف المتكررين على برنامج كيندي. وقد عمل بارتون أكثر من غيره على نشر تاريخ القوميين المسيحيين وإبرازه. وتحظى كتاباته باقتباس متكرر من قبل القادة المحافظين، وكبار شخصيات الحزب الجمهوري (لإثبات) أن الفصل بين الكنيسة والدولة ما هو إلا خرافة مختلقة. وفي فبراير من عام 2005، وصفت مجلة تايمز (ديفيد بارتون) بأنه واحد من 25 شخصية هم أهم الشخصيات الإنجيلية في البلاد.

---

* وهذه بالطبع هي حجة معظم الذين يقولون: إن أمريكا بدأت أساساً أمة مسيحية، ويذكر كيندي في كتابه (الشخصية والمصير): «إن وثيقة عهد ميفلاور كانت أول مسوّدة لدستور الولايات المتحدة».

تخرج بارتون في جامعة أورال روبرتس، وهو مدرس سابق لمادة الرياضيات. ومؤسس منظمة بناة السور (وول بلدرز) ورئيسها، التي مقرها في ولاية تكساس، وهي منظمة مسخرة لتحويل أمريكة إلى أمة مسيحية. (وهذا الاسم مشتق من فقرة وردت في سفر نحميا من التوراة؛ تتحدث عن إعادة بناء أسوار القدس). وتناقش كتبه وأفلام الفيديو التي ينتجها أن مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة ما هو إلا أسطورة اختلقها العلمانيون الذين يكرهون الرب، وأن معظم مؤسسي الدولة الأمريكية يشاطرون اليمين المسيحي الحالي في معتقداته، وأنهم كانوا يقصدون جعل المسيحية محوراً مركزياً في عمل الحكومة الأمريكية.

وهذا بالطبع يناقض معظم الأدلة المتوافرة لدينا، فضلاً عن التاريخ المتواتر. وفي حين أن معظم المؤسسين كانوا من أتباع الديانة المسيحية، إلا أن البقية كانوا يؤمنون بوجود إله (إلا أن هذا الإله لا يتدخل في شؤون الخلق)، فمثلاً، كان توماس جفرسون معجباً بتعاليم المسيح، بيد أنه كان يرفض ألوهيته، وعودته إلى الحياة بعد الصلب، ومولده من عذراء. ولم يأتِ في الدستور أي ذكر (للرب) أو المسيحية ولو مرة واحدة. وهذه الحقيقة لم تكن خافية على الأجيال السابقة من المحافظين المسيحيين الذين نعوا على الوثيقة المؤسسة للدولة الأمريكية موقفها المعادي للرب*.

ومنذ أواخر الثمانينيات، اتخذ بارتون من إعادة كتابة هذا التاريخ مهنة له. ومن أبرز أعماله كتاب: (أسطورة الفصل بين الكنيسة والدولة)، وفيلم فيديو بعنوان: (تراث أمريكة الرباني)، وفي هذين العملين، يبحث بارتون جاهداً في المعلومات المتوافرة عن المعتقدات الدينية للآباء المؤسسين، ثم يستنتج منها أنهم أرادوا من

* يقول الأب تيموثي دوايت رئيس كلية ييل عام 1812: «لقد أهانت هذه الأمة العقل ... حين وضعنا دستورنا دون أي اعتراف بـ(الرب)؛ ودون أي اعتراف بنعمه علينا، بوصفنا شعباً يعيش تحت حكمه، أو حتى من خلقه. إن المؤتمر الدستوري الذي انبثق عنه الدستور الأمريكي، لم يكلف نفسه أن يسأل – ولو مرة واحدة ـ توجيهات (الرب)، ولا مباركة مداولاتهم. وبذلك نكون قد أسسنا وجودنا القومي في ظل النظام الحالي، بدون (الرب)».
(Quoted in Kramnick and Moore. The Godless Constitution p. 105).

المسيحية أن تكون أساس الحكومة. ولا تقف نظرته التاريخية التصحيحية عند تاريخ تأسيس البلاد، بل تطول التاريخ المعاصر. فعلى سبيل المثال، يقارن بارتون في مقالة بعنوان: (من أقوال الديمقراطيين والمحافظين)، المنشورة على الموقع الإلكتروني لمنظمة وول بلدرز في 28 صفحة، يقارن بين برامج الحزبين على مر السنين، في محاولة لوسم الديمقراطيين المعاصرين بالعنصرية. وتتوقف الدراسة - على نحو موائم - عند عام 1964، وهي السنة التي بدأ فيها الأعضاء الأشد عنصرية وتعصباً في الحزب الديمقراطي هجرتهم الجماعية إلى الحزب الجمهوري. ومع أن بارتون ذكر أن المرشح الديكسيقراطي*ستورم ثورمند تحول فيما بعد إلى الحزب الجمهوري، إلا أنه عزا هذا التحوّل - بغرابة - إلى (التغير المفاجئ في مشاعره تجاه قضايا الحقوق المدنية) كما يفترض، وكأنه يقول: إن ثورمند تخلى عن الديمقراطيين بسبب دعمهم لسياسات الفصل العنصري، وليس لمعارضتهم لها.

وعبر التسعينيات، كانت جميع كنائس اليمين المسيحي ومنظماته بما فيها الائتلاف المسيحي، ومنظمة التركيز على الأسرة، وكورال ريدج، تروج لكتب بارتون وأشرطته. وفي عام 1994، أثنى نيوت غينغريتش - الذي كان وقتها زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس

* ديكسيقراط: تطلق هذه التسمية على أعضاء الحزب الديمقراطي من الولايات الجنوبية الذين انشقوا عن الحزب اعتراضاً على برامج الحقوق المدنية التي تبناها الحزب ، وكونوا عام 1948 حزباً يدعى (حزب حقوق الولايات) وخاض الانتخابات الرئاسية في ذلك العام، وكان مرشحه للرئاسة السيناتور ستورم ثورمند، وحصل على 39 صوتاً من مجموع أصوات هيئة انتخاب الرئيس، في حين حصل المرشح الديمقراطي هاري ترومان على 303 أصوات، أما الجمهوري توماس ديوي فحصل على 189 صوتاً. ويطلق تعبير ديكسي على الولايات الأمريكية الجنوبية التي تحالفت ضد الشمال في الحرب الأهلية. وبحسب ما تذكر الموسوعة البريطانية، فإن ذيوع هذا الوصف جاء من عنوان أغنية وضعها ولحنها شخص يدعى دانييل ديكاتر إمّيت عام 1859؛ وكانت ترددها بصوت واحد جحافل جيش التحالف، وكانت بحكم السلام الوطني لهم. أما عن أصل هذه التسمية فتقول أشهر التفسيرات: إن مصرف سيتزن في مدينة نيو أورلين في ولاية لويزيانا التي كانت تقطنها غالبية فرنسية، أصدر ورقة نقدية من فئة 10 دولارات، وطبع على خلف الورقة كلمة (dix ديس) التي تعني عشرة بالفرنسية، ومن هنا جاءت تسمية أرض الديكسي التي أطلقت على ولاية لويزيانا، ومن ثم على بقية الولايات الجنوبية التي شاع فيها استخدام تلك العملة. (عن الموسوعة البريطانية بتصرف). المترجم.

النـواب الأمريكي – على كتاب خرافة الفصـل بين الكنيسـة والدولة، لبارتون، واصـفاً إياه بأنه (رائع) و(مفيد للغاية). ويزعم بارتون أنه يلقي سـنوياً أربع مئة محاضـرة في الكنائس، والمؤتمرات، والتجمعات السياسية، وأنه يظهر باستمرار في البرامج الإذاعية والتلفازية التابعة لليمين.

يسعى بارتون منذ عهد قريب إلى استعطاف المحافظين السود، بعد أن كان ينتمي إلى اليمين العنصري المتطرف؛ حيث خاطب في الماضي – على الأقل – تجمعين تابعين لتنظيم يسمى (الهوية المسيحية). (يعتقد تنظيم الهوية المسيحية أن الشعوب الأنجلو سكسونية هم الأبناء الحقيقيون لإسرائيل، في حين أن السود هم (أناس قذرون)، وأن اليهود هم نتاج الشـيطان). وقد أطرى بيـت بيترز زعيم جماعة تابعة لتنظيم الهوية المسيحية تطلق على نفسها اسم: (الكتاب المقدس من أجل أمريكة) النازيين الجدد، واصـفاً إياهم بأنهم (جيش إنقاذ اليمين). وكما يفعل جم كابانيس، يسـتخدم بيترز عبـارة: (الناس الذين يسـمون أنفسـهم يهوداً)، حين يتحدث عن الشـعب اليهودي، للدلالة على أنهم شـيء مختلف تمام الاختلاف عـن اليهود الحقيقيين. وفي يوليو من عام 1991، ألقى بارتون محاضـرة على مجموعة (الكتاب المقدس من أجل أمريكة) كانوا في خلوة صـيفية. وكان من بين المتحدثين مالكـوم روس، وهو من الذين ينكرون وقـوع المحرقة النازية، وكذلك ريتشـارد كيلي هوسـكنز، وهو عنصـري من المؤمنين بأفضـلية الجنسـ الأبيض. وبعد عدة شـهور، تحدث بارتـون في تجمع آخـر للهوية المسـيحية في ولايـة أوريغون[40]. وادعى بعدها أنه لم يكـن يعلم بأنه كان يتحدث إلى جماعة تحرض على الكراهية.

وحالت هذه اللوثة في سجل بارتون دون أدائه دوراً أكبر في الحزب الجمهوري. وفي عام 1997، انتخب نائباً لرئيس الحزب الجمهوري في ولاية تكساس. ومنذ ذلك الوقت أصـبح حلقة وصـل مهمة بين الحزب الجمهوري في واشـنطن، وبين القاعدة الشعبية للقوميين المسـيحيين. وفي عام 2002، تلقى القساوسـة في مختلف أرجاء البلاد دعوة للاسـتماع إلى موجز عن السياسة مع قادة في البيت الأبيض والكونغرس، وكانت هذه الدعـوة مطبوعة على أوراق، مطبوع في بدايتها شـعار رأسـها منظمة وول بلدرز. ولم

تذكر الدعوة شيئاً عن موضوع موجز السياسة، واكتفت بالإشارة إلى أن اللقاء سيضم (عـدداً من المسـؤولين الحكوميـين في البيت الأبيض)، إضـافة إلى تـوم ديلي، ودك آرمي، وكريس سميث، من مجلس النواب، وسام برونباك، وجيمس إنهوف من مجلس الشـيوخ. واختتمت الرسـالة بالجملة الآتية: «داعين (الرب) أن ترتكز الحكومة مرة أخـرى على كتفيه، وأن نعود مرة أخرى أمة واحدة في ظل (الرب)». وذيلت الرسـالة بتوقيع كل من بارتون، وعضو مجلس النواب جي سي واتس.

وفي أثناء حملة إعادة انتخاب بوش رئيساً للبلاد عام 2004، وظّفت اللجنة الوطنية للحـزب الجمهوري بارتـون؛ ليخطب في رجال الدين في مختلـف أنحاء البلاد، لحث الناخبين على الخروج للتصـويت. وكانت هذه الخطابات محجوبة عن الصحافة، إلا أن أحد المراسـلين لدى صـحيفة أوريغانيون ذكر أن نحو مئة قسـيس حضـروا إحدى التجمعات التي عقدت في مدينة يوجين.

وفي الربيع الثاني، وجه زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ بيل فريست دعوة لأعضاء المجلس كلهم، للقيام برحلة استطلاعية في مبنى الكونغرس الأمريكي بقيادة بارتون. ووعدت الدعوة بتقديم (نظرة جديدة) للتراث الديني للبلاد.

التصدي للمحاكم:

في هذه الأثناء، كانت أفكار بارتون تمثل قوة دافعة وراء مسـاعي أعضـاء يمينيين في الكونغرس الأمريكي؛ ترمي إلى اسـتثناء روي موور ومسـؤولين آخرين من أمثاله، من سـلطة المحكمة الفدرالية العليا. وفي فبراير من عام 2004، ألقى السـيناتور زيل ميلر – وهو ديمقراطي، ومن القوميين المسيحيين من ولاية جورجيا – كلمة في مجلس الشـيوخ امتدح فيها عدداً من مشـروعات القوانين التي تهدف إلى إضعاف تخصص المحاكم الفدرالية، بما فيها مشروع قانون إصلاح الدستور.

ومشـروع القانون هذا قام بصياغته روي موور نفسه بالاشتراك مع إيرب تايتس، وهذا الأخير هو أيضاً من المجددين المسيحيين، وعميد سابق لكلية القانون في جامعة ريجنت، وهي الجامعة الخاصة التي يملكها القس بات روبرتسون. وقدم هذا المشروع

إلى مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس عام 2004، وفي حال إقراره، فإن هذا القانون سينزع عن المحاكم الفدرالية تخصص النظر في القضايا المتعلقة بقيام أي ولاية أو حكومة محلية (بالاعتراف بـ(الرب) بوصفه المصدر الأعلى للقانون، والحرية، والحكومة). في خطوة تعدّ تقليصاً جذرياً لمبدأ الفصل بين الكنيسة، وتقييداً للسلطة القضائية، الهدف منها هو إيجاد وسيلة لإلغاء القرارات القضائية التي أدت إلى إزالة موور من وظيفته.

وقال ميلر في مجلس الشيوخ: «وأنصح بشدّة قراءة كتاب المقصد الأصلي للكاتب ديفيد بارتون ... وهذا الكتاب يبحث بعمق كيف أن الأعضاء الحقيقيين من الكونغرس، الذين صاغوا مسوّدة مادة التعديل الأول على الدستور، كانوا يعتقدون أن قيم الكتاب المقدس ومبادئه موجودة في ثنايا الحياة العامة والمجتمع، وليس في معزل عنها». وفي دعمه لمشروع قانون إصلاح الدستور، قال ميلر: «إنني لا أكتفي بالوقوف إلى جانب الزملاء الذين يؤيدون هذا المشروع، وإلى جانب روي موور رئيس المحكمة العليا في آلاباما وحسب، بل والأهم من ذلك أنني أعبر عن دعمي لمفهوم الآباء المؤسسين للحرية الدينية، (وتصحيح) المسار الخاطئ والمنحرف الذي تقودنا فيه السلطة القضائية في الوقت الحاضر».

قد يبدو من المستغرب أن يحاول الكونغرس تجاوز تخصص المحكمة العليا، دون اللجوء إلى تعديل الدستور، إلا أن هناك بعض المسوغات القانونية لمشروع قانون موور. وهذه المسوغات تستند إلى المادة الثالثة من الدستور، التي تعطي الكونغرس سلطة وضع استثناءات على التخصص الاستئنافي للمحكمة العليا. غير أنه لم يسبق أن استخدمت المادة الثالثة من الدستور للقول: إن المحكمة العليا لا يمكنها فرض تفسيرها لوثيقة الحقوق الأساسية. وهذا بالضبط ما سيحدثه قانون إصلاح الدستور، ذلك أن صياغته توحي بأن مادة التعديل الأول - كما هي مفهومة - لا تنطبق على الولايات. وهذا بدوره يعدّ خروجاً على سابقة قضائية معمول بها منذ أكثر من ستين عاماً، ولكنها في الوقت نفسه حجر أساس ومبدأ جوهري بالنسبة للقوميين المسيحيين. لذلك نجد أن اليمين في السنوات الأخيرة أصبح يظهر اهتماماً محموماً بمبادرات سلخ التخصص

القضـائي، وهناك خطط مشـابهة قيد العمل لنزع تخصص المحاكم من سلطة النظر في القضايا المتعلقة بزواج الشواذ، وإقامة الصلوات في المدارس الحكومية.

واقـترح بعض الجمهوريـين أنه يمكن ببسـاطة تجاهـل الأحكام القضـائية التي تتعارض مع توجهات اليمين المسـيحي. إذ صرح عضـو الكونغرس جون هوستيتلر من ولاية إنديانا في اجتماع للائتلاف المسـيحي عام 2004، قائلاً: «حين تصـدر المحاكم أحكاماً غير دسـتورية، فيجب ألا تنفذ. ولا تملك المحاكم الفدرالية جيشـاً أو أسطولاً ... يمكـن للمحكمة أن تبـدي رأيها، أن تقرر، وأن تتحدث، وأن تغنـي، أو أن تفعل أي شـيء تشـاء. إننا لا نقول: إنها لا نسـتطيع فعل ذلك. كل ما نقوله هو أن المحاكم – في نهاية اليوم – لا تملك أن تفرض رأيها بالقوة»[41].

وتعد لغة هوستيتلر هذه معتدلة إذا ما قورنت بلغة خطاب اليمين، حين ثارت ثائرته عام 2005 بسـبب قضية تيري شيافو، وبسـبب عرقلة الديمقراطيين إجراءات إقرار تعيين الأشخاص الذين رشحهم بوش لمناصب قضائية. ومنذ ذلك الوقت، بدأ القوميون المسـيحيون ينادون بتوجيه تُهَمٍ بالتقصـير الوظيفي بالجملـة إلى كل قاضٍ ليبرالي، بدءاً من أنتونين سـكاليا فما دون. وذهب بعضـهم إلى أبعد من ذلك حين ألمحوا إلى أن القضـاة الليبراليين في البلاد يسـتحقون عقاباً عنيفاً. وبفضـل وجود مؤيدين مثل هوستيتلر في مجلس النواب، تمكن مشروع قانون تجديد الدستور من المرور عبر مجلس النواب. إلا أنه لم يبرح مكانه في مجلس الشـيوخ برغم دعم عدد من الشيوخ الأقوياء في المجلس مثل برونباك، و ليندزي غراهام من ولاية سـاوث كارولينا، ووين آلارد من ولاية كالورادو، و ترينت لوت من ولاية ميسيسيبي، وهذا الأخير كان زعيم الغالبية في المجلس. وفي عام 2005، قدم المشروع مرة أخرى للتصويت عليه في المجلسين. ويذكر أن البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لعام 2004 أقر بصـراحة الفكرة التي بني عليها مشـروع قانون إصلاح الدسـتور، حيث قال: «إن كونغرساً جمهورياً –وبالتنسيق مع رئيس جمهوري – سـيعمل على اسـتعادة الفصل بين السـلطات، وإعادة الشرعية القانونية إلى الحكومة. وهناك وسـائل مختلفة يمكن تحقيق هذا الهدف بواسـطتها، مثل اسـتخدام المادة 3 من الدستور لتقليص تخصص المحاكم الفدرالية؛ على سبيل

المثال، في الحالات التي يتعسف فيها القضاة في استخدام سلطاتهم في حظر استخدام عبارة (في ظل الرب)، الواردة في قسم الولاء، أو تحريم عرض الوصايا العشر، وكذلك الإجراءات المحتملة لإبطال مفعول قانون الدفاع عن الزواج».

وعلى الرغم من بُعد احتمال أن يصمد هذا القانون في وجه أي طعن به في المحاكم، ودخوله حيز النفاذ، فإن قانون إصلاح الدستور يبقى مهماً في الكشف عن موقف اليمين المسيحي من مبدأ الفصل بين السلطات، ومن الوثيقة الأساسية للحقوق. وتفصح لنا الحملة التي أحاطت بهذا المشروع عن المدى الذي نفذت إليه أفكار بارتون و موور في الحزب الذي يمسك بزمام السلطة في أمريكة اليوم، وتظهر كذلك مدى تحفّز اليمين، واستعداده للتخلص من السوابق القضائية، ومن الممارسات الحكومية التي تراكمت عبر عقود من الزمن في سبيل تحقيقهم للأمة المسيحية.

◆

عقد موور – في التظاهرة التي أقيمت في آلاباما – مقارنة بين قانون إصلاح الدستور، وبين القصاص الذي يوقعه رب الأسرة بالخادمة التي تسرق من منزله. وقال: «إن الأمر مثل: لو كان لديك خادمة تأتي إلى منزلك؛ لتنظيفه منذ عشرين عاماً، ثم تكتشف بعدها أنها كانت تسرقك طول تلك المدة كلها. فماذا أنت قائل لها؟ هل ستكتفي بالقول: كفّي عن أخذ مزيد من الملاعق والأواني، أم أنك ستطردها من العمل وتمنعها من دخول منزلك بعد تلك اللحظة؟ إن هذا ما نحتاج إلى فعله مع المحاكم! أن نضعهم في التخصص اللائق بهم، وهو تفسير قوانين الدستور».

ثم شرع يقرأ قصيدة نظمها في الانحلال الأخلاقي الأمريكي بيتاً بيتاً، يدين فيها انغماس الأمة في الملذات، وكفرها بالرب. وقرأ يخاطب أمريكة:

رحيمة بالمجرمين، حتى إنك تحجمين عن إرسال القاتل إلى حتفه

ولكنك جريئة على قتل الطفل قبل خروجه من رحم أمه

لم يبقَ من الأخلاق شيء لديك، ألا تظنين أن (الرب) غاضب عليك؟

فكم ستنتظرين قبل مجيء حكمه؟

ويبـدو أن مـوور يكره الأمة التي يرغب في إنقاذهـا. ولكنه - طبعاً - يكرهها على حالها التي هي عليها اليوم. فهو في انتظار إعادة بعثها المجيد، في انتظار اليوم الذي تنهض فيه أمريكة من جديد - كالعنقاء - من رماد الليبرالية.